

"التجمع الديمقراطي" يستنكر اجبار أجهزة حماس معتقلي "الحراك" على توقيع تعهدات "غير قانونية"



21 مارس 2019 - 16:19

استنكر التجمع الديمقراطي الفلسطيني ما تقوم به الأجهزة الأمنية في غزة باجبار من يجري اعتقالهم واحتجازهم خلال الاحتجاجات الأخيرة بالتوقيع على تعهدات تلزمهم بعدم المشاركة في أي نشاطات احتجاجية لاحقة ضد سياسة حكومتها وممارساتها، حيث تتضمن هذه التعهدات في حال الاعتقال مرة أخرى دفع مبالغ مالية طائلة.

وأضاف التجمع أن هذه التعهدات التي تفرض عنوة تفقد قيمتها القانونية كونها تتم تحت سطوة الأجهزة الأمنية وتهديدها، مشيراً إلى أن غالبية المعتقلين يجبرون على توقيع التعهدات بسبب ما يتعرضون له من ضغط وتخويف وتهديد وامتهان للكرامة عبر الاعتداء بالضرب والشبح وقص الشعر وغيرها من وسائل تستهدف الكرامة الإنسانية. وشدد التجمع على أن هذا السلوك يتناقض كلياً مع القانون الفلسطيني ومبادئ الحرية وحقوق المواطنين في ممارسة قناعاتهم بالطرق السلمية، كما يتناقض مع ما جاء عليه بيان حركة حماس الذي يتحدث عن الالتزام بالقانون واحترام الحريات .

ودعا التجمع حركة حماس وأجهزتها الأمنية للكف عن ذلك، والاعلان صراحة عن اعتبار هذا الأمر منافي للقانون، واعتبار أن كل هذه التعهدات لاغية تماماً، مشيراً إلى أن مثل هذه الخطوة ستعطي مؤشرات بالاتجاه الصحيح .

وختم التجمع بيانه بدعوة الأجهزة الأمنية لاخلاء سبيل كافة المعتقلين وللتوقف فوراً على إرسال الاستدعاءات والتهديدات لمن تشببه بمشاركته أو دعمه للحراك الشبابي .